

إشكالية لجنة كتابة تاريخ الكويت

(١٩٥٩-١٩٦٧م)

مشروع تاريخي لم يكتمل

دكتور عبد الله محمد الماجري

أستاذ مشارك - بجامعة الكويت

تمهيد

انطلاقاً من الشعور بأهمية التاريخ كوعاء حاضن لماضي الأمم ومرآة لحاضرها والتي تعكس جوانب من صورة مستقبلها ومعالم حفظ هويتها ، كان من الأهمية بمكان الاهتمام به وبكتابته، والحفاظ عليه ، ونقله إلى الأجيال نقلاً صحيحاً، فالشعوب التي لا تاريخ لها لا هوية لها .

فمن منطلق هذا الإطار نتعرض في هذه الدراسة لكيفية كتابة تاريخ إمارة الكويت الرسمي ^(١) وملابساته ، تلك الإمارة التي تعرضت في فترات كثيرة لمغالطات وادعاءات تاريخية باطلة ، ظهرت بشدة بعد أزمة ١٩٦١م التي افتعلها عبد الكريم قاسم ، حاكم العراق آنذاك ، منتهية بمأساة الغزو العراقي للكويت في العام ١٩٩٠م.

والحقيقة أننا لو أمعنا النظر على تاريخ الكويت منذ بداية رصده وتدوينه حتى الاستقلال ، لوجدنا أن معظم

الأعمال والمؤلفات التي تناولته جاءت في أغلبها غير دقيقة ولا موثقة مفتقدة للحسم والوضوح.

لذا يمكن القول إن بداية كتابة تاريخ الكويت جاء متأخراً جداً عن تدوين كثير من الأحداث والوقائع التي جرت ومثلت تغيرات وتطورات مهمة في تاريخها ، ليس على مستوى إمارة الكويت فحسب بل على نطاق منطقة الخليج العربي كلها ، حيث يتفق الجميع على أن أول محاولة رصينة وجادة لكتابة تاريخ الكويت جرت على يد المؤرخ والأديب الكويتي عبد العزيز الرشيد ^(٢) ، فكان أول من دون تاريخها في مؤلف واحد هو كتاب "تاريخ الكويت"، الذي خرج إلى النور في نهاية الربع الأول من القرن العشرين (١٩٢٦) متناولاً فيه تاريخ الإمارة منذ النشأة إلى السنوات الأولى من حكم الشيخ أحمد الجابر (١٩٢١ - ١٩٥٠)م^(٣) ، لكن في ظل اتهام الرشيد بالإغراق في الاعتماد على الرواية الشفهية وعدم التوثيق وإهمال المصادر والوثائق الغربية ، ومع تزايد الاهتمام الإقليمي والدولي بالكويت خصوصاً بعد ظهور النفط وتصديره في ١٩٤٦م، ظهرت الحاجة لأن يكون هناك مؤلف تاريخي واضح يبرز أهميتها ودورها ويستطيع التصدي للتحديات والادعاءات التي تواجهها.

كما كان تاريخ الكويت المزمع كتابته مطالباً بالخروج من المشهد المحلي الشفوي ، إلى واقع أكثر دقة ومنهجية، يضع في الحسبان التطورات المتسارعة التي تمر بها الإمارة نحو الاستقلال واستكمال متطلبات الحداثة والمعاصرة ، وغيرها من المستجدات.

من هنا جاء العام ١٩٥٩م ليحمل معه أهم مراحل كتابة تاريخ الكويت بشكل أكثر حداثة (٤) وشمولية وتبني أسلوب كتابة تاريخ الكويت بشكل حديث يلائم الأحداث والأوضاع بشكل أكثر قبولاً ، حيث شُكلت فيه لجنة رسمية ، لكتابة تاريخ الإمارة بشكل رسمي لتضع الدولة على عاتقها هذه المهمة الدقيقة .

وجاء كتاب تاريخ الكويت للدكتور (أحمد مصطفى أبو حكمة) الذي خرج للنور في العام ١٩٦٧م، ليعبر في هذا الوقت عن نمط جديد في كتابة تاريخ الإمارة ، بناء على توجيهات اللجنة، برئاسة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح(٥)، فقد سعى أبو حكمة في كتابه إلى رسم الحدود الفاصلة بين الكويت كإمارة والكويت كدولة ، واضعاً في ذهنه الخروج من النمط التقليدي الذي مثلته المؤلفات المحلية (السابقة) التي غرقت في الاعتماد على النصوص غير الموثقة والرواية الشفوية .

لذا ونحن نتعرف على شكل لجنة كتابة تاريخ الكويت وتكوينها وكيفية معالجتها لهذه المهمة حتى خروج المؤلف للنور، ربما يمكننا اليوم فهم الكيفية التي كتب بها تاريخ الكويت الحديث.

إشكالية الدراسة:

تأتي دراستنا هذه لتتناول كيفية تكوين لجنة كتابة تاريخ الكويت وتشكلها ، تلك اللجنة التي وقع على عاتقها كتابة تاريخ الكويت الرسمي ووضع أهدافه ، كذلك تتناول الدراسة كيفية عمل اللجنة وأعضائها وكيفية اختيارهم ، متعرضةً بالتحليل والتساؤل عن الدوافع والأسباب التي أدت

لاختيار مؤرخ عراقي في البداية للتصدي لكتابة تاريخ الكويت ومن ثم الانتهاء باختيار الباحث الفلسطيني (أحمد مصطفى أبو حاكمة) ليكمل المهمة ، كذلك مناقشة الأسباب التي أدت لتوقف نشاط اللجنة لفترة طويلة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥م تقريباً، وهل كانت فترة عامين بعد تكليف الباحث الفلسطيني أبو حاكمة كافية لخروج الكتاب بصورة مرضية للجنة في العام ١٩٦٧ ؟ كذلك هل نجحت لجنة كتابة تاريخ الكويت في تقديم مؤلف يعبر عن تاريخ الإمارة ويفض الاشتباكات والتداخل وعدم الوضوح في بعض الفترات ؟ وهل استطاعت اللجنة من خلال مؤلفها أن تُخرج كتاباً واضحاً الحقائق ، مرسخاً ثقة الأجيال بتاريخ وطنهم ، نافياً المزاعم والادعاءات والتشكيكات عنها ، أم لا ؟

والحقيقة أننا لا ندعي عدم مواجهة صعوبات حقيقية^(٦) في تغطية جوانب كثيرة في الدراسة تمثلت أهمها في الآتي :-

• عدم وجود مصادر أصيلة لعمل اللجنة ذلك أن

المحاضر الخاصة بها ومنذ (١٩٥٩ إلى ١٩٦٥م) قد

فُقدت إبان الغزو حينما أحرق العراقيون مكتبة الديوان

الأميري بقصر السيف ، مع الكثير من مؤسسات

ومراكز البحوث والدراسات الكويتية ، فلم يبق من هذه

المحاضر إلا عدد قليل ساعد في إعطاء صورة تقريبية

لشكل اللجنة وآلية عملها وإن غاب المشهد الأكبر منه.

- اضطررنا في ظل عدم امتلاك المصادر والوثائق والمحاضر لمقابلة مَنْ هو على قيد الحياة من أعضاء اللجنة أو الاستعانة بمذكراتهم الشخصية^(٧).
- سعينا جاهدين لمقابلة بعض من لا يزال على قيد الحياة من السادة أعضاء اللجنة ، لكن بسبب الظروف الصحية لبعضهم و صعوبة لقاء بعضهم الآخر لم نستطع الحصول على أكثر من لقاء ؛ باستثناء لقاء سكرتير اللجنة السيد إبراهيم الشطي، (مدير مكتب حاكم الكويت السابق الشيخ جابر الأحمد الصباح، ومستشار الديوان الأميري الحالي)
- أيضا أجرينا لقاء مع ابن أخ الدكتور أبو حاكمة بمنزله وهو السيد (معاوية أبو حاكمة ولكن لكبر سنة وعدم دقة المعلومات وتناقضها لم نستطع الاستناد على ما ورد من معلومات لاستحالة حدوث بعضها في التواريخ التي أشار هو إليها.

- أما بالنسبة لما بقي من بعض شذرات متناثرة من المحاضر يمتلكه مركز البحوث والدراسات الكويتية ، فقد قام بنشره في كتيب لا يتجاوز عدة وريقات حيث غاب عنه هو أيضاً الوضوح والتسلسل الدقيق وبدا في بعضه تداخل وارتباك .

كذلك كنا نطمح للقاء حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح رئيس اللجنة آنذاك لكن طبيعة مسؤوليات سموه حالت دون ذلك ^(٨) .

والحقيقة أن هذه الدراسة بشكلها الحالي تُعد من بواكير الدراسات الموسعة التي تناولت بشكل مركز لجنة كتابة تاريخ الكويت ، وعلى حد علم الباحث لم تكن هناك أية دراسات بحثية دقيقة وتفصيلية تناولت لجنة كتابة تاريخ الكويت باستثناء بعض المقالات الصحفية وكتيب مركز البحوث والدراسات الكويتية .

لجنة كتابة تاريخ الكويت :

تُعد رؤية لجنة كتابة تاريخ الكويت هي النصّ التأسيسي الأول الذي بنى عليه تاريخ إمارة الكويت الحديث ، فعلى الرغم من أن كتاب عبد العزيز الرشيد ^(٩) ظل المرجع الأساسي لأي باحث ودارس لتاريخ الكويت لمدة تزيد عن أربعين عاماً إلا أن النظرة ربما تكون تغيرت بعد التطور الكبير الذي نالته الكويت خصوصاً بعد ظهور النفط والتطورات السريعة التي نالت كل مؤسسات الدولة ، بفضل

ربعه الذي استطاع أن يغير شكل الإمارة بجميع النواحي خصوصاً في المجال التعليمي وانتشار المدارس.

هنا تحديداً ربُّما أدركت السلطة أنها بحاجة إلى تدوين تاريخها بشكل أكثر حداثة ووضوح وأصبح من الواجب التعامل مع تاريخ الكويت من خلال ثوابت وتواريخ وأحداث ووقائع موثقة ، ولاسيما أن الكويت كانت تتحرك في اتجاه الانضمام للمنظمات الدولية^{١٠} بجانب مقدمات الاستقلال^(١١) ووضع الدستور، وغيرها من متطلبات استكمال السيادة.

لهذا أتى العام ١٩٥٩ م ليحمل معه اقتراحاً من الشيخ صباح الأحمد الصباح - الذي كان يشغل وقتها منصب رئيس دائرة المطبوعات^(١٢) - إلى المجلس الأعلى والذي كان يمثل آنذاك السلطة التنفيذية للإمارة لـ " تأليف لجنة تشرف على كتابة تاريخ الكويت " لتنتقل الإمارة بتاريخها المرصود عبر الروايات الشفهية والكتابات الأدبية والتراثية و التدوين غير الموثق أو الدقيق ، إلى مرحلة جديدة تعتمد المنهجية التاريخية والوثيقة كأساس لرصد وتدوين تاريخها .

وأشار بدر خالد البدر أول وكيل لوزارة الإرشاد والإنباء ، في مذكراته " رحلة مع قافلة الحياة " أنه عند عودته إلى البلاد في ١٩٥٩ م من لندن ، شرح للشيخ صباح الأحمد الصباح - ضرورة كتابة تاريخ الكويت بشكل أكثر دقة ووضوح ، كما يشير البدر أنه "سبق أن لمس عند الشيخ صباح الأحمد الصباح رغبة ملحّة في كتابة تاريخ للكويت

اعتماداً على المصادر الموثوقة بحيث يكون مرجعاً يعتمد عليه^(١٣).

كما تناول أيضاً البدر الحديث عن جزء من الأسباب التي دعت له لمناقشة الشيخ صباح الأحمد الصباح في هذا الأمر، حيث إنه لاحظ كثرة المؤلفات الرخيصة ذات المعلومات الضحلة والمغلوطه ، والتي تفتقر إلى منهج البحث العلمي الرصين، حيث قال البدر " أغلب هذه الكتابات كان الهدف منها المنفعة المادية" ^(١٤).

وأوضح - بدر خالد البدر- أنه كان دائم التواصل والإصرار على تكوين مثل هذه اللجنة لكتابة تاريخ الكويت ^(١٥).

والحقيقة أنه ليس ثمة شك في أن هذا المقترح مثل المرحلة الأهم والأدق من مراحل كتابة تاريخ الكويت، بشكل أكثر منهجية ، كانت الدولة هي من تبنته واعتمدته ، في محاولة جادة منها لتعويض النقص والاضطراب الموجود في المكتبة التاريخية الكويتية ، بالإضافة إلى تعزيز "الدافع الوطني والحفاظ على الهوية الوطنية وحفظ التراث وتعزيز الانتماء .

تشكيل لجنة كتابة تاريخ الكويت وبدء عملها

رأى السيد إبراهيم الشطي سكرتير اللجنة ^(١٦) أن تكوين اللجان لكتابة تاريخ الدول لم يكن أمراً مستغرباً أو مبتدعاً في هذا الوقت، ففي الكثير من بلدان الوطن العربي ومع إرهابات الاستقلال

وحصول بعض الدول العربية بالفعل على استقلالها ، ومع تزايد النزعات القومية خصوصاً بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م في مصر بدأت بعض الدول في تشكيل لجان تعني بكتابة تاريخها ورصده بشكل مستقل وحيادي بعيداً عن التوجهات والأيديولوجيات الاستعمارية التي كانت تضع يدها على معظم مقدرات الأوطان وخصوصاً في مجال التعليم ، كذلك كانت هذه الفترات تتشكل فيها هويات كثير من الشعوب وتلتف حول المشروع الوطني والقومي ، الذي كان سائداً منذ منتصف الأربعينيات حتى عام 1967م ، فمع انتشار التعليم بشكل منظم، وظهور الأندية والجمعيات والصحافة ، بالإضافة إلى تنامي هجرة الجاليات العربية داخل الكويت ، وظهور النخب الاجتماعية، واتصال الشباب المتعلم واختلاطه بالشعوب العربية في دول مثل مصر والعراق وسوريا ، توافرت تربة خصبة بالكويت لتمدد التيار القومي ، وكان للصحافة دور كبير في إيقاظ المشاعر، وعرض وجهات النظر المؤيدة للقومية العربية بشكل كبير.

عموماً وفي تتبعنا عمل اللجنة نرصد أنه في ١٥ من ديسمبر ١٩٥٩م جاءت جلسة المجلس الأعلى بالموافقة على الاقتراح المقدم من الشيخ صباح الأحمد بتشكيل لجنة لكتابة تاريخ الكويت، حيث أصدر المجلس قراراً بتكليفه برئاستها، وبعضوية كل من:

- ١- عبد الحميد الصانع / كويتي الجنسية ^(١٧) .
- ٢- نصف اليوسف النصف / كويتي الجنسية ^(١٨) .
- ٣- أحمد بشر الرومي / كويتي الجنسية ^(١٩)
- ٤- درويش المقدادي / فلسطيني الجنسية ^(٢٠)

٥- محمد العتيبي / كويتي الجنسية (٢١)

٥- بدر الخالد البدر / كويتي الجنسية (٢٢)

هؤلاء هم أعضاء اللجنة المشكلة ، الذين قاموا بدورهم بتعيين سكرتير للجنة وهو الكويتي (عبد العزيز الصرعاوي) (٢٣).

وبالنظر لأعضاء اللجنة (٢٤) التي جاء أغلب أعضائها من الكويتيين باستثناء المقدادي (فلسطيني الجنسية) (٢٥) يمكن القول إن اللجنة بشكلها هذا كانت تُعد الاختيار الأفضل في هذا الوقت وذلك في ظل عدم وجود أكاديميين كويتيين أو جامعة يمكن أن تضطلع بهذه المهمة الدقيقة (٢٦).

وفي ٢٨ ديسمبر ١٩٥٩م؛ أي: بعد قرار تشكيل اللجنة بحوالي أسبوعين جرى عقد أول اجتماع لها ، نوقش فيه أسلوب أداء المهمة الموكلة لها ، وبعض الترتيبات التي تتعلق بعملية التنظيم والإدارة ، كما جرى تكليف سكرتير اللجنة عبد العزيز الصرعاوي وعضوها درويش المقدادي بوضع خطة عمل وعرضها على اللجنة ، وبالفعل قدّم الاثنان للجنة الخطة ، التي تضمنت الخطوط العريضة للمؤلف المزمع كتابته ، من أين يبدأ ، وأين ينتهي ، والأحداث التاريخية التي سيتضمنها ، وبناء على هذا التصور الذي قدمه الصرعاوي والمقدادي اتخذت اللجنة عدة قرارات في ١٨ يناير ١٩٦٠م ومنها .

أولاً: يتم كتابة تاريخ الكويت، منذ النشأة وحتى

وفاة الشيخ مبارك الصباح ١٨٩٦-١٩١٥،

حيث تتناول الدراسة في هذه المرحلة (تاريخ المنطقة، جغرافيتها، السكان الذين سكنوها والآثار الحضارية وصلاتهم بمختلف الشعوب).

ثانياً: حددت اللجنة في نفس إطار عمل المرحلة الأولى تاريخ متى وكيف نشأت الكويت والقبائل التي سكنتها والمواطن الأصلية التي هاجرت منها هذه القبائل حتى استقرت بالكويت، مع وصف معالم الحياة الاجتماعية وأعمال السكان من غوص و تجارة وأهمية هذه المعالم في حياة أهلها واتصالاتهم بالعالم الخارجي.

وفي الاجتماع نفسه تم اتخاذ القرار القاضي بالاستعانة: "بالباحث الفلسطيني- " أحمد مصطفى أبو حاكمة" وتكليفه بتجميع الوثائق والمستندات المتعلقة بالإمارة والتي يمكنه الحصول عليها" (٢٧)

والحقيقة أن السرعة التي قامت بها لجنة كتابة تاريخ الكويت باختيار الباحث الفلسطيني أبو حاكمة بتجميع الوثائق والمستندات على الرغم من أنه كان لا يزال يدرس ولم يحصل على درجة أكاديمية بعد ، بل وحتى قبل الاستقرار على من سيتولى كتابة المؤلف ، ربما تحتاج للمزيد من البحث والتقصي ، فلا شك أن اللجنة وأعضاءها كانوا على علم بطبيعة رسالة الدكتوراه التي يقوم أبو حاكمة بإعدادها والتي تتناول التأريخ لمنطقة شرقي الجزيرة العربية وعنوانها (تاريخ شرقي الجزيرة العربية نشأة وتطور الكويت والبحرين) (٢٨) حيث

تناول في جزء موسع منها إمارة الكويت ونشأتها وتطورها وبداية ظهور العتوب^(٢٩) ، كذلك ربما روعي في هذا الاختيار سابق عمله بالكويت في مجال التدريس بدائرة المعارف الكويتية خلال عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٨^(٣٠) إضافة إلى كتاباته في مجلة العربي الكويتية^(٣١) ، وربما كل ذلك ساهم في تزكية اللجنة له ، ولا يفوتنا أن البدر نفسه وأثناء رحلته في لندن ذكر أنه قابل أبا حكمة واطلع على طبيعة دراسته فيها .

عموماً جاء الاجتماع الثالث للجنة والذي عقد في ٢ فبراير ١٩٦٠ م ليحدد بشكل كبير كيفية كتابة تاريخ الكويت، حيث وقع الاختيار على الأكاديمي العراقي عبد العزيز الدوري أستاذ التاريخ العربي الإسلامي^(٣٢) ليتولى إعداد كتاب تاريخ الكويت.

والغريب أن الأسباب التي دعت اللجنة لاختيار الدوري أيضاً واستبعاد مؤرخين آخرين ستنظر تحتاج للمزيد من البحث والتقصي وتقديم أسباب أكثر إقناعاً ودقة، فإن كان وقتها مثل هذا الاختيار مقبولاً حيث كان للعلماء والمؤرخين العراقيين عموماً حضور ملموس و يلقون كل الترحاب والقبول من الكويتيين، إلا أنه بعد الأحداث التي جرت عام ١٩٦١م في ظل الادعاءات الباطلة والتزييف للحقائق الذي طال الإمارة من قبل الجانب العراقي ، نجد أنفسنا متسائلين لماذا الاستمرار في اختيار مؤرخ عراقي لكتابة تاريخ الكويت؟

ويبدو أن الإجابة على هذا التساؤل ستظل محصورة في أن المكانة العلمية للدوري وامتلاكه رصيذاً من الأعمال والمؤلفات التاريخية المهمة^(٣٣) والنزاهة العلمية التي يتميز بها كان الدافع الأهم لاستمرار اللجنة في الاعتماد عليه.

كما يرى الدكتور يعقوب الغنيم^(٣٤) أن الدوري لم يكن غريباً على الكويت وأهلها فقد شارك في الموسم الثقافي الذي كانت تقيمه دائرة المعارف الكويتية عام ١٩٥٥م^(٣٥)، مع عدم إهمالنا أن الدوري كان ذا نزعة قومية واضحة يمكن الاطمئنان معها من قبل اللجنة بعدم تأثره بأهواء أو ميل يتعارض مع الحقائق المرصودة والثابتة، كذلك اختارت اللجنة عراقياً آخر هو الدكتور صالح العلي^(٣٦) الذي كان يُعد وقتها من أهم الكُتاب المنهجيين في الجامعات العراقية منذ سنة ١٩٥٥م، ليكون بجانب الدوري في هذه المهمة.

ولا شك أن استقرار اللجنة على عراقيين لكتابة تاريخ الكويت، وعلى الرغم من دقته، لم يكن مطروحاً أمام أعضائه التبعات التي يمكن أن تنجم من أن يكتب تاريخ الكويت عراقيان^(٣٧) - وإن كنا لا نشك في النزاهة والقدرة العلمية للدوري والعلي وتاريخهما في هذا المجال^(٣٨).

و أن المصادر لا تبين لنا هل تم استدعاء الدوري والعلي وإبلاغهما بهذا الاختيار، أو أن التواصل كان عن طريق التراسل، كذلك هل كان العلي مساعداً للدوري أو أنه أوكلت له مهمة كتابة بعض الأجزاء مشاركة معه؟

على أية حال تذكر المصادر (بدون توضيح حضور الدوري من عدمه) أنه بعد معرفته لآراء بعض أعضاء اللجنة وتبادلته

لوجهات النظر معهم عرض عليهم خطته الأولية في الاجتماع الذي تم بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٦٠ حيث حدد الخطوط العامة للكتاب وكان كالآتي :

الجغرافية والأهمية الاستراتيجية، الأصول
القبلية والنواحي الاجتماعية للقبيلة، الجذور
التاريخية حتى مطلع القرن الثامن عشر، ما
يتصل بالمنطقة من أحداث، مشيخة الكويت،
التأسيس ووضعها الأول، تجارتها، الكويت
حتى نهاية القرن التاسع عشر، الكويت حتى
نهاية الحرب العالمية الأولى، النفوذ الغربي
في الخليج ، تطور الكويت، دراسة ختامية
تشمل النتائج مع إضافة ملحق يتضمن
بعض الوثائق (٣٩) .

و نلاحظ هنا أن خطة الدوري المقدمة للجنة فيها إضافات أوسع عما جاء في الخطة الأولى المقدمة من المقدادي والصرعاوي، خاصة في امتداد الفترة التاريخية التي كانت عند المقدادي والصرعاوي، والتي تنتهي بنهاية فترة الشيخ مبارك ١٩١٥م، دون الإشارة للتطورات و الصلات بين الكويت والعثمانيين، والوثائق، والصور، وحتى هذا الوقت يمكن القول إنه لم يكن هناك دور لأبي حاكمه غير المساعدة في جمع الوثائق والمستندات، كما طلب الدوري من اللجنة جمع مراسلات الشيخ مبارك وخزعل (٤٠) ، والاتصال ببعض المكتبات والعائلات التي تمتلك كتباً ووثائق قد تفيد اللجنة في عملها مثل مكتبة آل باشا أعيان في البصرة (٤١) ، والاتصال بأمين مكتبة

مديرية الآثار القديمة ببغداد ، وكذلك الاتصال بمدير شؤون الخليج العربي في وزارة الخارجية العراقية لتصوير بعض الوثائق ، والملاحظ أن الدوري عمد بشكل واضح لتلقي جزء كبير من مادة الكتاب استناداً على الجانب العراقي ، كما لم تدلنا المصادر عن أن اللجنة قامت بتوجيه الدوري لبعض الجهات الأخرى لاختيار المصادر التي تفيده ، أو أن اللجنة أبدت رغبة في أن يضع الدوري الوثائق والمصادر والمراسلات والكتب الرسمية الكويتية على قائمة اهتمامه ، عموماً وبعد هذه الترتيبات تم عقد جلسة للجنة بتاريخ ٤ مايو ١٩٦٠م اتخذ فيها قرار يقضي بانتداب حسين خلف خزعل للعمل مع اللجنة ^(٤٢) ، حيث كان خزعل ^(٤٣) وقتها يقوم بالعمل في قسم الجوازات فأوكلت له ^(٤٤) مهمة المساعدة في جمع الوثائق والمعلومات.

وفي جلسة التاسع والعشرين من مايو ١٩٦٠م قامت اللجنة بمناقشة بعض المواضيع منها تكوين لجنة تقوم بدراسة كتب التاريخ التي تدرس في مدارس حكومة الكويت وتصحيح ما قد يكون بها من أخطاء.

لذا دعي السيد عبد العزيز حسين مدير المعارف آنذاك لحضور اجتماع اللجنة للاستماع لوجه نظره في هذا الموضوع ، وفي ٢١ يونيو ١٩٦٠م ، أيضاً قررت اللجنة: "أن يقوم السيد بدر الخالد والسيد أحمد بشر الرومي بمعاونة الدوري في مهمته ^(٤٥)."

وفي جلسة الرابع والعشرين من يوليو ١٩٦٠م وبعد عودة حسين خزعل من المهمة التي أوكلت له بجمع بعض المصادر

والوثائق والمواد التي تتعلق بعمل اللجنة من الجانب العراقي قدم تقريراً بما قام به من أعمال تتعلق بهذا الأمر ، وربما لمست اللجنة نجاحه بشكل كبير في مهمته الأمر الذي دعاها إلى إعادته مرة أخرى إلى العراق حيث تم إيفاده لمدة شهر لاستكمال مهمته (٤٦).

وفي نفس الجلسة قدم العضو عبد الحميد الصانع اقتراحاً بأن يقوم أحد الأشخاص ويدعى (رضا البشبيشي) (٤٧) بكتابة فصل يتناول بني تميم وديارهم (والغريب أنه لم تقع أيدينا على أية معلومات عن البشبيشي وأسباب اختياره للمشاركة بهذا الفصل تحديداً) ، وفي الجلسة الخامسة عشرة التي جرت بتاريخ الثالث والعشرين من أكتوبر ١٩٦٠م والتي حضرها آنذاك عبد العزيز حسين ناقشت اللجنة معه موضوع الكتاب ، وطرحنا قضية خوفها من أن هناك اتجاهات لدى البعض قد تضر بتاريخ الكويت المكتوب لطلبة المدارس ، حيث أشار عبد العزيز حسين أنه سيكلف لجنة لدراسة هذا الأمر (٤٨).

ناقشت اللجنة أيضاً موضوع الوثائق المقدمة من حسين خزعل وأحالناها إلى عبد العزيز الدوري لدراساتها وتقييمها وإبداء الرأي فيها.

فتور نشاط اللجنة :-

خلال عمل الشيخ صباح الأحمد في إدارة المطبوعات والنشر تم إصدار الجريدة الرسمية للكويت (٤٩) ، كما تم إنشاء مطبعة الحكومة ، وإصدار مجلة العربي وإعادة نشر الكتب والمخطوطات القديمة وإصدار قانون المطبوعات والنشر ،

ويمكن القول : إن هذا النشاط للشيخ صباح الأحمد ربما انعكس على عمل اللجنة في فترتها الأولى ، غير أنه - ولأسباب يمكن استنتاج بعضها - توقف عمل اللجنة بعد نشاط واضح خلال أكثر من عام ، "منذ نهايات العام ١٩٥٩م وطوال العام ١٩٦٠" ، حيث دخل عملها - بعد أكثر من خمسة عشر اجتماعاً - في فترة تجمد وفتور .

وفي محاولة لمعرفة أسباب ودوافع هذا الركون يمكن القول: إن العام ١٩٦١ وفي ١٩ يونيو تحديداً تم الإعلان رسمياً عن استقلال الكويت وتصاعد أشهر أزمة تاريخية بين العراق والكويت في فترة الستينيات وهي الأزمة التي افتعلها عبد الكريم قاسم ، وفي ١٧ يناير ١٩٦٢ تم تشكيل أول مجلس وزراء في الكويت ترأسه الشيخ عبد الله السالم الصباح وعُيّن فيه الشيخ صباح الأحمد وزيراً للإرشاد والأنباء وفي ٢٨ يناير ١٩٦٣ وبعد إجراء انتخابات مجلس الأمة الأول عين الشيخ صباح الأحمد وزيراً للخارجية (٥٠) ، كما شغل في الفترة ما بين ٢٩ ديسمبر ١٩٦٣ وحتى ١٣ مارس ١٩٦٤ أيضاً منصب وزير الإرشاد والأنباء بالوكالة، ويبدو أن انشغال الشيخ صباح الأحمد رئيس اللجنة بمسؤوليات منصب وزير الخارجية ووزارة الإرشاد والأنباء بالوكالة قد حدّ كثيراً من نشاط اللجنة عما كان في السابق، لكن المستغرب أنه في ظل الأحداث التصاعدية التي جرت في العام ١٩٦١م بين الكويت والعراق، ومطالب عبد الكريم قاسم وإدّعاءاته التي عرفت وقتها بـ (الأزمة الكويتية العراقية) كان الدوري والعلي لا يزالان على رأس عملها كمكلفين من قبل اللجنة لكتابة تاريخ

الكويت، والأشدّ ألماً أن اللجنة فوجئت بسرقة الكثير من الكتب والمصادر والمخطوطات والوثائق والمراسلات القيمة وشديدة الأهمية من قبل حسين خزعل الذي أخذها معه خارج الكويت حيث كتب هو الآخر جزءه الأول من كتاب " تاريخ الكويت السياسي " عام ١٩٦٢م (١) .

وربما التساؤل المطروح ، هل كان انشغال رئيس اللجنة وتولييه عدداً من المناصب المهمة والوزارات ، وكذلك دخول الكويت في سلسلة من الأحداث التاريخية الفاصلة كالاستقلال وأزمة العراق وصياغة الدستور والحياة البرلمانية كان وراء فتور عمل اللجنة مؤقتاً والحد من نشاطها ؟

لكن ربما يكون من الصعب القبول بهذا الافتراض ، حيث تشير الدلائل إلى أنه بتعيين الدكتور عبد العزيز الدوري رئيساً لجامعة بغداد في العام ١٩٦٣م قدم اعتذاراً للجنة عن عدم قدرته على الاستمرار في المهمة الموكلة إليه ، بما يعني أن اللجنة كانت على تواصل ولم يتوقف عملها ، لكن هنا يحق لنا أن نتساءل أيضاً لماذا لم يقدم الدوري أو العلي طوال الثلاث سنوات أية مادة مكتوبة أو مطبوعة للجنة؟ وهل يعقل أن يستمر تكليف اللجنة للدكتور الدوري والعلي طوال هذه الفترة دون أن يقدم كلاهما أي عمل حقيقي مرصود يتعلق بالكتاب؟ ولماذا؟

ومع عدم العثور على أية محاضر تطلعنا على رد فعل اللجنة على اعتذار الدوري ، وفي ظل الغياب التام لأية معلومات عن استكمال الدكتور صالح العلي لعمل الدوري فإن اللجنة كانت مطالبة باختيار مرشحين جديدين لاستكمال المهمة

خصوصاً في ظل تصاعد التراشق الإعلامي والادعاءات من جانب العراق بالحقوق التاريخية في الكويت.

لجنة كتابة تاريخ الكويت بين أبي حاكمة وخزعل :

يرى بعضهم أن اللجنة بعد مضي أكثر من خمس سنوات على تاريخ تشكيلها وفي ١٩٦٥م تحديداً اختارت الدكتور أبا حاكمة لكي يستكمل المهمة بعد اعتذار الدوري و غياب العلي^(٢) ، وأن هذا الأمر أغضب حسين خزعل ودفعه لترك الكويت والشروع بتأليف كتابه " تاريخ الكويت السياسي " لكن هذا الاستنتاج يظهر خطؤه إذا ما علمنا أن الجزء الأول من القسم الأول من كتاب حسين خزعل صدر في مطلع عام ١٩٦٢^(٣) ، أي قبل تكليف أبي حاكمة بعدة سنوات ، ولا شك أن خزعل الذي أصدر كتابه في ١٩٦٢م^(٤) ربما راوده أمل في أن تقوم اللجنة بتكليفه بكتابة تاريخ الكويت^(٥) ، خصوصاً بعد اعتذار الدوري و غياب العلي عن المشهد ، ومع عدم ميل اللجنة لاختيار خزعل لاستكمال المهمة ، نستطيع أن نفهم لاحقاً سبب قسوة النقد والتجريح التي شحنت بها خزعل أجزاء كتابه وخصوصاً الجزء الأخير والمتعلق بفترة الشيخ أحمد الجابر حين تم اختيار أبي حاكمة في العام ١٩٦٥م.

على أية حال وفي ظل ابتعاد الشيخ صباح الأحمد عن دائرة المطبوعات والنشر ومباشرة مسؤوليات عمله كوزير للخارجية الكويتية ، جرى في العام ١٩٦٤م لقاء جمع حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح والدكتور أحمد مصطفى أبو حاكمة^(٦) ، حيث عرض الأول على الثاني أمر استكمال

وكتابة تاريخ الكويت ، والحقيقة أنه وبتقصي حقائق هذا اللقاء والرجوع للمعاصرين في ذلك الوقت وعلى رأسهم السيد إبراهيم الشطي سكرتير اللجنة والدكتور يعقوب الغنيم ، اتفق الاثنان على استبعاد طلب الشيخ عبد الله السالم من أبي حاكمه استكمال العمل ، وأرجعاً سبب ادعاء أبي حاكمه هذا الأمر إلى أنه ربما يكون حديثاً عابراً جاء في سياق المقابلة الصحفية التي تم إجراؤها مع أبي حاكمه (٥٧) .

على أية حال ومع فقد معظم المحاضر والمتعلقات التي تتعلق بهذا السياق كما يشير السيد إبراهيم الشطي إبان الغزو العراقي وإحراق أجزاء كبيرة من قصور ووثائق ومستندات الدولة الرسمية ومراكز البحوث والدراسات المختلفة ، يمكن القول: إن اللجنة كانت مضطرة لتدارك الموقف وإنها كانت بين خيارين هما :

أولاً: إعادة تكليف مختصين جدد مع ما يتطلبه هذا التوجه من ترشيحات ومفاضلات واعتبارات مختلفة أهمها الاعتبارات السياسية خصوصاً بعد أزمة عبد الكريم قاسم .

ثانياً: الاستقرار على تكليف الدكتور أبي حاكمه لاستكمال وإنهاء ذلك الكتاب ، خصوصاً بعد توليه العديد من المناصب الأكاديمية وتدريسه بالجامعات المختلفة كمختص بالتاريخ ، مع سابق رصيده وامتلاكه الرؤية الأوضح منذ أن تم اختياره كمساعد للدوري والعلي مكلفاً من قبل اللجنة في العام ١٩٥٩م.

وبالفعل كان الخيار الثاني هو الأوفر حظاً عند اللجنة ، حيث قامت اللجنة في العام ١٩٦٥م بتكليف الدكتور أبو حاكمه

لاستكمال كتابة كتاب تاريخ الكويت ، حيث كان وقتها أبو حاكمة يعمل في الجامعة الأردنية.

كما كانت اللجنة ذاتها قد فقدت في هذا الوقت عدداً من أعضائها منهم السيد درويش المقدادي والسيد محمد العتيبي، فجرى تصعيد سكرتير اللجنة السيد عبد العزيز الصرعلاوي ليصبح أحد أعضائها وتم تعيين السيد إبراهيم الشطي بدلاً منه في منصب السكرتير.

لجنة كتابة تاريخ الكويت تنهي مشروع كتابة التاريخ (المتعثر)

لاتد لنا المصادر كثيراً عن شكل ولا آلية عمل لجنة كتابة تاريخ الكويت مع الدكتور أبي حاكمة ، لكن وباستعراض التاريخ العملي لأبي حاكمة يمكن القول: إنه لم يتفرغ لكتابة تاريخ الكويت تفرغاً كاملاً حيث إنه منذ ١٩٦٤ كان يعمل في الجامعة الأردنية ^(٥٨) ، حيث أمضى هناك حوالي سبع سنوات كأستاذ محاضر في التاريخ العربي المعاصر ^(٥٩)، ولا شك أن أبا حاكمة وخلال المناصب الأكاديمية التي تولاها لم يكن متفرغاً تفرغاً كاملاً للعمل مع اللجنة ، حيث إنه بالفعل إبان اختياريه كان يشغل عدة مناصب منذ ١٩٦٠ حتى ١٩٦٤م، كما يذكر هو نفسه أنه خرج من الكويت في العام ١٩٥٨م لاستكمال دراسته بلندن ولم يعد إليها إلا مع دعوة الشيخ عبد الله السالم في أواخر نوفمبر ١٩٦٤م والتي عرض عليه فيها أن يكتب تاريخ الدولة ^(٦٠)، كما يذكر ^(٦١).

عموماً وفي أوائل العام ١٩٦٥م أصدرت اللجنة قرارها بالاستعانة بالدكتور أبي حاكم لاستكمال كتابة تاريخ الكويت ، ومع عدم وضوح أية معلومات عن عرض أبي حاكم على اللجنة خطة أو تقديمه تصوراً للكتاب وفصوله وأبوابه ، أو طلب اللجنة منه الالتزام بما تمت الموافقة عليه سابقاً من خطة الدوري ، في ظل عدم وضوح الرؤية تجاه ذلك ، خرج كتاب تاريخ الكويت للنور في طبعته الأولى عام ١٩٦٧م أي بعد تكلفة بحوالي عامين فقط ، حيث جاء الكتاب تحت عنوان:

"تاريخ الكويت ، الجزء الأول القسم الأول - لجنة تاريخ

الكويت ١٩٦٧م "

لينهي أبو حاكم بهذا الجزء سنوات عمل كان الجميع وعلى رأسها - لجنة كتابة تاريخ الكويت - متطلعاً لأن يرى أول كتاب تاريخي ذي منهجية واضحة عن تاريخ الإمارة الدولة بشكلها الحديث.

هذا وقد احتوى الكتاب على ثمانية فصول الأول منها مقدمة في مصادر تاريخ الكويت والثاني تناول الأوضاع العامة في الخليج العربي في النصف الأول من القرن الثامن عشر ، أما الفصل الثالث فقد جاء تحت سياق عنوان (الكويت نشأة وتقدم) في حين تناول الرابع والخامس نمو إمارة الكويت والعتوب وأحوالهم فيها ، و الفصل السادس والسابع تناول فيهما أبو حاكم الحركة الوهابية في شرق الجزيرة العربية ، ودويلات العتوب وتجارة الخليج، وانتهى أبو حاكم في هذا الجزء بالفترة ما بين (١٨٠٠ م حتى ١٨١٥ م).

ليصدر بعد ذلك القسم الثاني من الجزء الأول حيث تضمن المراسلات والملاحظات الخاصة برجال شركة الهند الشرقية من الخليج ، كذلك المعاهدات والمراسلات المتعلقة بمسقط، وتقارير حالة التجارة بين فارس والهند، ومقتبسات من مختارات حكومة بومباي، وجداول العملة وقد صدر هذا القسم في العام ١٩٧٠ تحت إشراف لجنة كتابة تاريخ الكويت أيضاً كما هو مدون على طبعته ، ليتم في الطبعة الأخيرة التي صدرت منقحة في العام ١٩٨٤ دمج الجزأين تحت مسمى تاريخ الكويت الحديث (١٧٥٠- ١٩٦٥) وهي النسخة الأكثر انتشاراً واعتماداً من قبل الباحثين (٦٢) .

وبناءً على مقارنة بسيطة بين مؤلف أبي حاكمه " تاريخ الكويت" ورسالة الدكتوراه الخاصة به (تاريخ شرقي الجزيرة العربية نشأة وتطور الكويت والبحرين) يمكن ملاحظة أن كتاب تاريخ الكويت جاء في أجزاء موسعة منه مستلاً من رسالة الدكتوراه ، وأن ما أضافه أبو حاكمه خلال عامين لا يتعدى كونه ترتيب وإعادة بناء رسالة الدكتوراه بشكل أكثر توسعاً وتركيزاً (٦٣).

الخاتمة :

لجنة كتابة تاريخ الكويت - عمل تاريخي لم يكتمل:

١- في ضوء استعراض الملابس التي نشأت فيها لجنة كتابة تاريخ الكويت، ومن خلالها باشرت عملها ، يمكن القول إن اللجنة لم يكن ينقص جميع أعضائها الممارسة والخبرة والمهارة في الإطار الذي تم اختيارهم فيه ، وربما بدا واضحاً أنها قدمت المشورة والمساعدة ووضع الخطط وعقدت الكثير من الاجتماعات^(٤٦) من أجل أن يكون هناك عمل تاريخي واضح وشامل لتاريخ الكويت ، حيث نوقش في هذه الاجتماعات تطوير المناهج والتعاون بين اللجنة وبين القائمين على المناهج التعليمية

٢- يبدو التساؤل الأكثر غرابة هو "لماذا تم تكليف عراقيين ، ومن ثم فلسطيني في النهاية للقيام بمهمة كتابة تاريخ الكويت"^(٤٧) ، وإن كنا حاولنا الإجابة ومعالجة هذا التساؤل ، لكن تبقى الدوافع والأسباب دائماً في حاجة لمزيد من البحث والتنقيب وربما يتأتى ذلك في حالة إذا ما ظهرت بقية محاضر الجلسات الخاصة بلجنة كتابة تاريخ الكويت أو المراسلات التي تتعلق بهذا الإطار.

٣- بدأ نشاط اللجنة بعد أكثر من خمس عشرة اجتماعاً منذ التشكل في ١٩٥٩م يقل ويخبو نتيجة لما كانت تمر به الكويت من أحداث جسام منها الاستقلال ومن ثم دخولها في أزمة دولية هددت وجودها ككيان مستقل وهي الأزمة الكويتية العراقية

١٩٦١م، ثم بعد ذلك الدستور ، والمجالس النيابية المنتخبة ، كذلك يمكن القول إن وجود الشيخ صباح الأحمد الصباح على رأس عمل اللجنة في البدايات الأولى وفترة الحراك والنشاط التي شهدتها ، كان أحد الأسباب التي يمكن أن نعزو إليها مرحلة الفتور وقلة النشاط فيما بعد حتى اختيار أبي حاكمة.

٤- يرجع السيد إبراهيم الشطي سكرتير اللجنة تراجع نشاطها في فترة من الفترات لأنها أعطت كل ما عندها من تصورات وقدمت الإمكانيات المتاحة كلها ، كما أنها وضعت منهجاً للعمل وكلفت من يقوم بكتابة التاريخ ، لكن الأحداث المتتالية كالاستقلال والدستور وأزمة ١٩٦١م والتغيرات الحكومية والاتجاه الديمقراطي ومجلس الأمة وانشغال الحكومة والشعب بها قد يكون أدى لهذا البطء في عملها).

٥- كذلك بدا واضحاً منذ البداية انقطاع التواصل بين الدوري وأبي حاكمة وأنهما لم يشتركا في أية أعمال خاصة باللجنة على الرغم من كونهما يعملان فيها ومكلفين منها.

٦- استبعاد اللجنة لحسين خلف الشيخ خزعل على الرغم من صدور مؤلفه تاريخ الكويت السياسي كان أمراً طبيعياً بسبب هروبه بالوثائق والمستندات الخاصة باللجنة وهذا ما قد يكون وراء حمله على الشن والنقد والتجريح في بعض أجزاء كتبه للكويت وحكامها خصوصاً فترة حكم الشيخ أحمد الجابر في الجزء الخامس.

٧- لا شك أن ترك كتابة تاريخ الكويت لأبي حاكمة منفرداً أوجد ثغرات في تاريخ الكويت لا تزال تعاني منه، وكان يمكن معالجة هذا الوضع لو تم الاستعانة بلجنة من أساتذة التاريخ في الوطن العربي يساعدهم

بعض رجال العلم والأدب في الكويت لكن رؤية اللجنة في هذا الوقت كانت ترى غير ذلك.

٨- سلبيات تكليف اللجنة لأبي حاكمه لكي يتصدى منفرداً لكتابة تاريخ الكويت قد لا تكون ظهرت وقت اختياره للقيام بهذا العمل، لكن كان هناك من يرى أن كتاب أبي حاكمه لم يكن على المستوى المؤمل حيث يقول الدكتور يعقوب الغنيم " لم نسمع عن أبي حاكمه أي شيء ، ولم نر له مؤلفات تاريخية حتى خروج مؤلفه للنور عام ١٩٦٧م وكنت أسمع كثيراً تعليقات وعدم استحسان عن الكتاب من الأستاذ أحمد بشر الرومي (أحد أعضاء اللجنة)، وتكمن أهمية شهادة الدكتور يعقوب الغنيم أنها تكشف لنا : أن اللجنة ذاتها كان فيها من يرى هذا القصور ويعترف به (٦٦) .

٩- كذلك لم توضح اللجنة مدى رضاها عما ورد في كتاب أبي حاكمه إذ لم يكن هناك أية ملاحظات من قبل أفرادها تم مناقشتها مع أبي حاكمه، وإن كان الدكتور يعقوب الغنيم يرى أنه وبناء على طبيعة الرصد لتاريخ اللجنة وطبيعة عملها يمكن القول: إنه لازالت حتى الوقت الحالي ومع عدم صدور قرار رسمي بإنهاء عملها تُعد قائمة حتى مع وفاة عدد من أعضائها وتوقفها عن العمل (٦٧).

١٠- نميل للاعتقاد أن مقابلة بدر خالد البدر للدكتور أبي حاكمه في لندن وهي المقابلة التي أشرنا لها في البداية ، كانت النواة التي من خلالها ظهرت فكرة مشروع كتابة تاريخ الكويت وتشكيل لجنة للقيام به حيث إنه كان واضحاً أن البدر على علم بطبيعة رسالة الدكتوراه الخاصة بأبي حاكمه والتي تتناول في جزء موسع منها إمارة الكويت.

١١- يؤكد السيد إبراهيم الشطي أن اللجنة كانت تراجع الفصول والأبواب كلها التي ينتهي منها أبو حاكمه وتتابع ما رصد فيها بدقة

وأنها سهلت وزودت أبا حاكمة بالعديد من المصادر والكتب والوثائق لإنجاز مهمته بأقصى سرعة ودقة (٦٨) .

١٢- ومما لا شك فيه أنَّ لجنة كتابة تاريخ الكويت كانت نتاج مرحلة شهدت تشابكات وأوضاع سياسية حادة في المنطقة لكنها في النهاية - مع كل الملاحظات التي تم طرحها- استطاعت أن تقدم لنا نموذجاً حقيقياً عن تطلع الدولة لكتابة تاريخ واضح ومنهجي برؤية مفتوحة تتبناها الدولة وتُسخر لها الإمكانيات كلها التي تمتلكها لإنتاج مؤلف دقيق وواضح للأجيال ، ومع تقديرنا لجهودها وأشخاصها جميعاً ، لكننا اليوم ومع ما نعيشه من ادعاءات ومزايدات وتزييف لحقائق تاريخية من قبل بعضهم ومع انقسام تاريخ الكويت بين جبهتين (تميل الأولى للمحلية والاعتماد على التراث ، وتميل الثانية للاعتماد على المصادر والوثائق الغربية) نجد أنفسنا في النهاية أمام وضع معقد وحساس، وضع يحتاج لإعادة تشكيله بأقصى سرعة ، مراعيّاً بكل وضوح وشفافية ، ما يخدم مصالحنا الوطنية وهويتنا التاريخية بدقة وحياد اعتماداً على أبناء الكويت أنفسهم فهم الأقدر للتصدي لكتابة تاريخ وطنهم وبخاصة بعد أن توافرت للكويت هذه النهضة العلمية وبروز أكاديميين مختصين في التاريخ في جامعة الكويت والمراكز العلمية الأخرى في الدولة.

قائمة المصادر والمواضع

- ^١ - تُعد إمارة الكويت إمارة وراثية يحكمها أمير من ذرية الشيخ مبارك الصباح ١٨٩٦-١٩١٥م ، وهي من المناطق الاستراتيجية الهامة في العالم، بسبب ما يميزها من جغرافية طبيعية وثروات نفطية ، حيث شكلت الكويت ومنذ تأسيسها نموذجاً فريداً من نماذج المشيخات العربية ذات الحكم الوراثي الذي نشأ عن تراضي وتشاور لاختيار حاكمها من آل صباح.
- ^٢ - إلى جانب ما عرف عنه من كونه شاعر وخطيب وسياسي ، إلا أن عبد العزيز الرشيد يعتبر من أوائل من حمل رسالة الإصلاح الاجتماعي مع رفاق آخرين له ، كان منهم يوسف بن عيسى القناعي صاحب كتاب (صفحات من تاريخ الكويت)، وهو من الذين أرسوا قواعد النهضة التعليمية والثقافية في هذا الوقت المبكر من عمر الإمارة- للمزيد راجع ترجمة عبد العزيز الرشيد لـ : صالح بن عبد العزيز آل عثيمين النجدي - تسهيل السابلة لمعرفة الحنابلة ، تحقيق : بكر أبو زيد، ط١ ، ج٣ ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ١٨٠٩ . وعبد الله بن عبد الرحمن البسام - علماء نجد في ستة قرون ، ط٢ ، ج٣ ، الرياض، دار العاصمة ، ٢٠٠٨ م ، ص ٣٠٧ وما بعدها ، وخالد سعود الزيد - أبناء الكويت خلال قرنين ، ط٣ ، ج١ ، الكويت ، د، ن، ١٩٧٦م - ص ٣٨ وما بعدها.
- ^٣ - فاعتبر هذا الكتاب تحديداً المصدر التاريخي الرئيس والأهم للإمارة منذ نشأتها ، راجع ، يعقوب يوسف الحجي ، الشيخ عبد العزيز الرشيد ، سيرة حياته ، ط١ ، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ١٩٩٣م، ص ٢٥
- ^٤ - الْمُعَاَصِرَةُ وَتَبْنِي أَشْكَالٍ وَأَسَالِيبَ حَدِيثَةٍ فِي الْكِتَابَةِ ثَلَاثُمُ مَفَاهِيمَ الْعَصْرِ- للمزيد راجع معجم المعاني الجامع
- ^٥ - والذي كان وقتها رئيساً لدائرة المطبوعات والنشر .
- ^٦ - حاولنا الاتصال بالسيد خالد البدر لكن تم الاعتذار بسبب الظروف الصحية ، كذلك حاولنا التواصل مع الديوان الأميري ووقفنا بالحصول على مقابله مع سكرتير اللجنة السيد إبراهيم الشطي ، أيضاً تم الاتصال بمجلة العربي للحصول على أية مقالات أو تحقيقات تتصل بعمل اللجنة ، كما حاولنا الحصول على أية محاضر أو جلسات بعد العام ١٩٦٠م بل حتى محضر جلسة العام ١٩٦٥م الذي اختير فيه أبو حاكمة لم تقع أيدينا على أي نسخ أو أثر له.
- ^٧ - كمذكرات بعض أعضاء اللجنة (بدر خالد البدر و بشر الرومي) .
- ^٨ - ولا يزال الأمل المنشود أن تتبلور هذه الجهود الفردية وأن يلم شتاتها في نسق واطر واحد وأن تلعب المؤسسات الأكاديمية دوراً أكبر في هذا الصدد. ولكن حتى يأتي ذلك اليوم تظل المحاولة- أية محاولة- تحمل قصب السبق.
- ^٩ - انظر دراسة عبدالله محمد الهاجري ، دراسة نقدية في منهجية و مضمون النص التاريخي لكتاب تاريخ الكويت لمؤلفه "عبد العزيز الرشيد" مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة ٤١٢ ، الكويت مجلس النشر العلمي ، ٢٠١٤ .

- ١٠ - كمجلس الأمن الدولي، الأمم المتحدة، اليونسكو (UNESCO)، الإمكو (IMCO)، الايكاو (ICAO)، وبقية المنظمات الدولية)
- ١١ - الذي نالته بالفعل في ١٩٦١ م .
- ١٢ - تم تعيينه رئيساً لدائرة الشؤون الاجتماعية والعمل عام ١٩٥٥، ومن ثم أضيفت إليه رئاسة دائرة المطبوعات والنشر في عام ١٩٥٧ .
- ١٣ - للمزيد راجع رحلة مع قافلة الحياة ، خالد البدر ، ط١، د. ن، الكويت، ١٩٨٧م، ص١٦، ٣٩٩ .
- ١٤ - خالد البدر ، رحلة مع قافلة الحياة ، ص ١٧ .
- ١٥ - يتفق السيد إبراهيم الشطي سكرتير اللجنة سابقاً مدير مكتب أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح من ١٩٦٧ إلى ٢٠٠٦ ومستشار بالديوان الأميري حالياً ، مع وجهة نظر الباحث من أن الشيخ صباح الأحمد والبعض من أعضاء اللجنة المشكلة كانت لدى كل منهم تصور ونية مسبقة لضرورة كتابة تاريخ الكويت بشكل أكثر حداثة ودقة، لذا وعند طرح الفكرة للمناقشة لاقت قبولاً لدى الجميع واتخذت طريقها بسرعة للتنفيذ، جرت المقابلة بين الباحث والسيد إبراهيم الشطي بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٤م بمكتبة بالديوان الأميري بقصر السيف الساعة العاشرة والنصف صباحاً .
- ١٦ - أشار السيد إبراهيم الشطي أن قوات الغزو العراقي وفي محاولتها طمس الأمور كلها التي تتعلق بتاريخ الكويت وهويتها قامت بإحراق أجزاء واسعة من مراكز البحوث والدراسات وكذلك نهبت وسرقت الكثير من الوثائق والمخطوطات والمحاضر والمراسلات ومنها مكتبة بالديوان الأميري الذي كان يحوي كثير من محاضر الجلسات وما كان يدور فيها من نقاش وسجلات بين أعضاء اللجنة.
- ١٧ - كان يعمل في تجارة اللؤلؤ وكان يعمل مديراً للبلدية عام ١٩٥١ ومن ثم تم اختياره عضواً في لجنة كتابة تاريخ الكويت والهيئة العليا لتنظيم البلاد، انظر جريدة القبس 2009/12/07.
- ١٨ - ولد سنة ١٩٠٢ وتوفي سنة ١٩٦٨م كان عضواً في المجلس البلدي سنة ١٩٣٢م ومديراً لبلدية الكويت سنة ١٩٣٥ وفي ١٩٣٦م عين بمجلس المعارف ومديراً لدائرة الصحة سنة ١٩٤٨ م .
- ١٩ - يُعد أحد أوائل الكويتيين الذين قاموا بكتابة مذكراتهم الشخصية، حيث كان الرومي يعمل بالتجارة والتدريس وكان ممن دافع عن الرشيد في كثير من المواقف للمزيد راجع يعقوب يوسف الغنيم ، أحمد بشر الرومي قراءة في أوراقه الخاصة ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ١٩٩٧م ط٢ ١٩٩٨م ص ١٧-٢٢- كما يرى الدكتور الغنيم أن السيد بشر الرومي كان أحد أهم أفراد اللجنة المشكلة من حيث النشاط والمتابعة لكل أعمال اللجنة كما يرى في لقاء الباحث معه أن الرومي كان أحد أهم اختيارات اللجنة الموقفة في هذا الإطار، والدكتور يعقوب يوسف الغنيم من أبرز الباحثين والمؤرخين الكويتيين ، بدأ حياته العملية بدائرة المعارف (وزارة التربية حالياً) كمدرس للغة العربية بثانوية الشويخ. ثم انتقل لوزارة الإرشاد والأنباء (الأعلام حالياً) كمدير للتلفزيون. أصبح منذ عام ١٩٦٥ وكيلاً لوزارة التربية ولمدة ١٤ سنة تقريباً. ثم تقلد مهام وزير التربية عام ١٩٨١
- ٢٠ - مفكر وتربوي فلسطيني عاش في العراق ودرس في المدارس العراقية منذ العشرينات له الكثير من المقالات والكتابات، ويعتقد البعض ومنهم الدكتور يعقوب الغنيم أن وجود المقدادي باللجنة قد دعم كثيراً من فرص أبو حاكمه في العمل مع اللجنة.

٢١ - محمد سليمان العتيبي أحد رجالات الكويت البارزين في المجالين الثقافي والسياسي شغل منصب سكرتير الشيخ عبد الله السالم الصباح وكان يعمل في ديوانه ويمثله في الكثير من المناسبات، كان أديبا وشاعرا.

٢٢ - ولد في ١٩١١، سافر الى الهند ومنها الى بريطانيا عام ١٩٣٣ حيث التحق بإحدى معاهد الطيران هناك وحصل على شهادة طيار مدني (خاصة). ويُعد أول وكيل لوزارة الإرشاد والأبناء ، كما شارك في تأسيس مركز الوثائق التابع للديوان الأميري.

٢٣ - تم تصعيده فيما بعد ليصبح عضواً من أعضائها بعد وفاة المقدادي ، والعتيبي، تقلد عدة مناصب منها عضو مجلس امة عام ١٩٦٧، كما شغل منصب سكرتير مجلس الاسكان وسكرتير دائرة الشؤون الاجتماعية سفيراً في المملكة المغربية الجمهورية العراقية وهو أحد رجال الرعيل الأول الذين اهتموا بالأدب والعلم .

٢٤ - يرى الدكتور يعقوب الغنيم أن اللجنة المشكلة لم تكن أفضل الاختيارات حيث رأى أن هناك شخصيات كان يجب أن تكون من ضمن اللجنة.

٢٥ - ربما تكون اللجنة ارتأت أن الاستعانة بالمقدادي سيكون لأسباب فنية، منها سابق الخبرة حيث إنه عمل مديراً لدائرة المعارف بالفترة من ١٩٥٠-١٩٥٢ وهو كذلك أحد أبرز من قاموا بإصلاح جهاز التعليم وتطوير أنظمة التدريس في مدارس العراق، بجانب كونه على صلة بالمفكرين والادباء والاصلاحيين العرب عموماً، أسس ايضاً في بغداد مع رفاق له نادي المثني في عام ١٩٣٥، كما انتقل إلى دمشق فعين مدرساً للتاريخ في جامعتها ايضاً في فترة من الفترات .

٢٦ - تم افتتاح جامعة الكويت في ١٩٦٦م.

٢٧ - وإن كان هناك من يرى أن أبا حاكمة قد فرض نفسه على اللجنة من خلال بعض المقربين منه كالمقدادي كالمقدادي والبير الذي ربما يكون أحد الأسباب المباشرة لاختياره كما يشير الدكتور يعقوب الغنيم ، (مقابلة الدكتور يعقوب الغنيم، ١٨ نوفمبر ٢٠١٤ بمنطقة المنصورية).

٢٨ - للمزيد راجع مركز البحوث والدراسات الكويتية، رسالة الكويت، السنة السابعة، العدد ٢٥ يناير ٢٠٠٩، ص ٤.

٢٩ - للمزيد انظر أبو حاكمة ، تاريخ شرقي الجزيرة العربية نشأة وتطور الكويت والبحرين ، ط١، ١٩٨٤

٣٠ - كما يشير السيد إبراهيم الشطي سكرتير اللجنة السابق في مقابلة مع الباحث.

٣١ - قام الباحث بزيارة لأرشيف المجلة والاتصال بالدكتور عادل عبد الجادر رئيس تحرير مجلة العربي ، وقد تم العثور على بعض مقالات للدكتور أبو حاكمة منشورة بالمجلة وهي " العدد ١٣ الرحالة الدنماركي نيبور يؤكد منذ قرنين من الزمان أن الخليج عربي ، العدد ديسمبر ١٩٥٩، ص ١٢٨، أيضاً كان للدكتور أبو حاكمة مقال " الكويت في سجلات شركة الهند الشرقية " العدد ثلاثون مايو ١٩٦١م ص ٥٢، وكذلك مقال " تجارة الخليج في عصرها الذهبي " الكويت نقطة الانطلاق، العدد الأربعين مارس ، ١٩٦٢م ، ص ٤٨.

٣٢ - في الجامعة الامريكية ببيروت ١٩٥٩ - ١٩٦٠ م ومن ثم تولى رئاسة جامعة بغداد. ١٩٦٣ - ١٩٦٨ م

^{٣٣} - منها دراسات في العصور العباسية المتأخرة، وكذلك موجز تاريخ الحضارة العربية ١٩٥٢، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ١٩٤٨ م، نظم الإسلامية، ١٩٥٠ م، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام ١٩٤٩.

^{٣٤} - ويختلف الدكتور يعقوب الغنيم مع الباحث في أن أبا حاكمة من كتب تاريخ الكويت الرسمي، حيث يرى الغنيم أن تاريخ الكويت لا يزال حتى وقتنا الحالي لم يكتب بعد بشكل دقيق، كما أن اعتبار أبو حاكمة أول من كتب تاريخ الامارة بشكل رسمي طرح لا يمثل كامل الحقيقة، كذلك يشير الدكتور الغنيم أنه التقى أبو حاكمة عندما كان وكيل لوزارة التربية في اواخر السبعينيات ولاحظ أنه كان مادياً في تعاملاته مع اللجنة بشكل واضح - جرت المقابلة في ١٨ نوفمبر ٢٠١٤ بمنطقة المنصورية.

^{٣٥} - حيث ألقى محاضرة بعنوان الشرق العربي بين الحضارة الغربية والتراث العربي الإسلامي، كذلك فقد حضر أيضاً الدكتور جابر عمر وألقى محاضرتين وحضر كذلك الدكتور عبد الرحمن البزار والدكتور جميل سعيد والدكتور فيصل السامرائي والدكتور طلعت الشيباني - كما يشير الدكتور يعقوب الغنيم أن الكويتيين كانوا يفرقون دائماً بين موقف حكومة العراق وأهلها، إضافة لذلك كانت النظرة القومية السائدة في ذلك الوقت إبان نشأة اللجنة تدعم كثيراً من أسهم الدوري حيث كان الدوري معروفاً بنزعه العروبية - مقابلة للباحث مع السيد يعقوب الغنيم ١٨ نوفمبر ٢٠١٤.

^{٣٦} - ولد في الموصل عام ١٩١٨، نال شهادة الدكتوراه في ١٩٤٩ في التاريخ الإسلامي- لكن يرى السيد إبراهيم الشطي سكرتير اللجنة آنذاك أن صالح العلي لم يكن ضمن اختيار اللجنة، والحقيقة أن ما طرحه السيد إبراهيم الشطي سكرتير اللجنة السابق يفتح باب الجدل والنقاش خصوصاً وفي ظل فقد كثير من المحاضر للجلسات، وإن كان الباحث يميل لرأي السيد الشطي من أن صالح العلي كان مجرد اسم طرح ولم تتخذ حياله أية إجراءات حقيقية مرصودة ولم يشارك بأية جهود علمية أو إنتاج تاريخ يقدم للجنة (مقابلة الباحث مع السيد إبراهيم الشطي سكرتير لجنة كتابة تاريخ الكويت السابق، بمكتبة بالديوان الأميري ٢٩ نوفمبر ٢٠١٤).

^{٣٧} - ولا أدل على ذلك من أزمة ١٩٦١م التي استخدم فيها التاريخ كأحد أدوات الصراع في الأزمة

^{٣٨} - لكن ربما تكون التبعات خطيرة إذا ما تم تجاوز بعض الحقائق أو رصد بعض الأحداث التي من شأنها التأثير على وضع الكويت مستقبلاً في أي أزمت خاصة مع الجانب العراقي وهو ما حدث بالفعل وتم استخدام التاريخ كأحد أدوات التزييف والادعاءات من العراق تجاه الكويت.

^{٣٩} - انظر رسالة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، السنة السابعة، العدد ٢٥ يناير ٢٠٠٩، ص ٥

^{٤٠} - في هذا الإطار يذكر السيد إبراهيم الشطي انه جرت محادثة حادة بينه وبين خزعل، حيث حاول خزعل في أحد اللقاءات مع سكرتير اللجنة إبانها السيد إبراهيم الشطي تزييف الحقائق التاريخية للكويت وأن الكويت تدين بالكثير لحكام المحمرة، كما رأي السيد الشطي أن خزعل وفرارة بالوثائق والمخطوطات والمصادر المكلف بجمعها وهي في عهده بل والحصول على بعضها من أماكن رسمية مستغلا عمله في اللجنة لربما كان أمراً مبيت له .

- ٤١ - إحدى الأسر في البصرة حيث برز دورها الثقافي من خلال احتضانها للأدباء والشعراء ، وكذلك اهتمامها بالعلم والمعرفة ، وليس أدل على ذلك من جمعها الكتب والمخطوطات النادرة في مكتبة عامرة حوت الآلاف من الكتب النفيسة وأولى المجالات المصرية واللبنانية في بداية القرن العشرين .
- ٤٢ - حسين بن خلف بن عساف بن يوسف بن مرداد ولد حسين خزعل في عام ١٩١٢م في المحمرة ودرس بالمدارس الموجودة فيها وكان يهوى الأدب والتاريخ واشتهر بحسين خزعل نسبة إلى جده لأمه الشيخ خزعل بن جابر ابن مرداد آخر حكام المحمرة المعروفة باسم إمارة عريستان .
- ٤٣ - يرى الدكتور عبدالله يوسف الغنيم أن النية كانت مبيته لدى خزعل بشكل أو بآخر لإقحام أمور شخصية فيما يكتب عن تاريخ الكويت، كذلك يذكر الدكتور عبد الله الغنيم في مقابلة مع الباحث والتي جرت بتاريخ أغسطس ٢٠١٤ أن هناك من يذكر أن خزعل حاول الاتصال بعبد الكريم قاسم بل وأنه شوهد في مقر الحكم لقاسم بالعراق .
- ٤٤ - كان يعمل بقسم الجوازات بالأمن العام لكنه لاحقاً فصل منها.
- ٤٥ - وربما جاء هذا الاختيار بناءً على أن البدر والرومي أبرز الشخصيات الكويتية في اللجنة التي يمكنها تقديم المساعدة والمساهمة في كتابة تاريخ الكويت مع الدوري وذلك بسبب الخبرات والممارسة الفعلية التي كانت للاثنتين في مجال الكتابة والادب.
- ٤٦ - كما طلب منه تزويد مجلة العربي بما لديه من مقالات وأبحاث للنشر بالمجلة - انظر مركز البحوث والدراسات، رسالة الكويت ، مصدر سابق، ص ٧ .
- ٤٧ - لم نعتز لرضا البشبيشي عن أية معلومات تدل على وضعه او شخصيته وان كان من الواضح انه مصري الجنسية، حيث قام الباحث بسؤال السيد إبراهيم الشطي سكرتير اللجنة السابق وكذلك الدكتور الغنيم وأشارا بعدم امتلاكهم أية معلومات عن هذا الشخص أو سبب اختياره لكتابة مثل هذا الجزء.
- ٤٨ - رسالة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ص ٨.
- ٤٩ - جريدة الكويت اليوم .
- ٥٠ - وهو المنصب الذي بقي فيه حتى ٢٠٠٣م حيث عين رئيساً لمجلس الوزراء ومن ثم تولى حكم الكويت في العام ٢٠٠٦ ليصبح بذلك حاكم الكويت الخامس عشر.
- ٥١ - والذي بعد صدور الجزء الأول من تاريخ الكتاب السياسي في عام ١٩٦٢م، قامت وزارة الإعلام بصفتها المسؤولة عن تراخيص الكتب والمطبوعات بتشكيل لجان مختصة لدراسة ما شحن به الكتاب من الكثير من الأخطاء التاريخية ووضع بعض الوقائع والأحداث وعرضها حسب الميل والهوى حيث خرجت اللجنة في النهاية بضرورة حجب الكتاب ومنعه من الدخول للكويت.
- ٥٢ - خصوصاً مع عدم وجود أية دلائل تشير أو تؤكد أن الدوري والعلوي قد قدما أية مادة للجنة عن تاريخ الكويت .
- ٥٣ - أما الجزء الثاني المتعلق بالشيخ مبارك الصباح فقد طبع في السنة ذاتها بعد الجزء الأول بأشهر قليلة كذلك صدر الجزء الثالث في أواخر عام ١٩٦٢ ليتبعه الجزء الرابع بثلاث سنوات حيث طبع في يوليو ١٩٦٥ ، أما الجزء الخامس المتعلق بحياة الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت العاشر، فقد طبع القسم الأول منه في عام ١٩٧٠م بعد توقف خمسة أعوام من الجزء الذي سبقه.

^{٥٤} - يرى الدكتور الغنيم أن رغبة خزل في اظهار دور أجداده حكام المحمرة كان أقوى الدوافع التي حملته على كتابة مؤلفه .

^{٥٥} - خصوصاً بعد أن أصدر بالفعل كتابه في ١٩٦٢ م

^{٥٦} - جريدة السياسة الكويت، تاريخ النشر ١٦ مارس ١٩٨٦، جامعة الكويت ادارة المكتبات، مركز معلومات الكويت والخليج وحدة المعلومات.

^{٥٧} - وذلك بناءً على ما تم من لقاء للسيد إبراهيم الشطي والدكتور الغنيم بتاريخ ٣٠ نوفمبر / ١٨ نوفمبر ٢٠١٤

^{٥٨} - ونظرة سريعة على مسيرة الدكتور أحمد مصطفى أبو حاكمه المولد في العباسية بفلسطين ، نجد أنه أنهى دراسته الثانوية في الكلية العربية بالقدس ١٩٤٤ ومن ثم رحل لمصر ليتم تعليمه الجامعي حيث حصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير منها، ليسافر للكويت التي عمل بها في الفترة من ١٩٥٣ وحتى ١٩٥٨ ليرحل عنها إلى لندن مستكملاً متطلبات رسالة الدكتوراه ، حيث حصل عليها بالفعل من معهد الدراسات الشرقية والافريقية في العام ١٩٦٠م جامعة لندن ، وبعد حصوله على الدكتوراه عمل الدكتور أبو حاكمه في جامعة الخرطوم كمحاضر هناك بالفترة ١٩٦٠-١٩٦٢ م ، ثم باليونسكو التي انتقل منها لنيجيريا فعمل هناك بجامعة زاريا ، وفي العام ١٩٦٤م اشتغل أبو حاكمه في الجامعة الأردنية - انظر جريدة السياسة الكويت، تاريخ النشر ١٦ مارس ١٩٨٦، جامعة الكويت ادارة المكتبات، مركز معلومات الكويت والخليج وحدة المعلومات.

^{٥٩} - كما عمل أبو حاكمه كأستاذ زائر في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الامريكية ، العام ١٩٦٨- ١٩٦٩ لينتقل لمونتريال بكندا عام ١٩٧٢م ، وجامعه هارفرد ١٩٧٣، وعمل مديراً للمركز الكندي لدراسات الخليج باوتاه وكذلك جامعة تنسي بتوكسفيل ، جريدة السياسة الكويت، تاريخ النشر ١٦ مارس ١٩٨٦ - جامعة الكويت ادارة المكتبات، مركز معلومات الكويت والخليج وحدة المعلومات.

^{٦٠} - جريدة السياسة الكويت، تاريخ النشر ١٦ مارس ١٩٨٦-جامعة الكويت ادارة المكتبات، مركز معلومات الكويت والخليج وحدة المعلومات. والتي ينفي السيد إبراهيم الشطي سكرتير اللجنة آنذاك حصوله ^{٦١} - ويرى الدكتور يعقوب الغنيم أن الحديث عن مقابلة أبو حاكمه و للشيخ عبد الله السالم وتكليفه بالاستمرار في كتابة تاريخ الكويت لا يمكن الاستناد على صحتها وأنه ربما يكون الشيخ عبد الله السالم قد تساءل عن مصير مشروع كتابة تاريخ الكويت ولكنه ليس من المعقول أن يكون كلف شخصاً بذاته وطلب من اللجنة الاستمرار. أيضاً التساؤل الذي طرحه الغنيم ، هل لو صح زعم أبو حاكمه من أنه في ١٩٦٤م طلب منه استكمال الكتاب فهل استغرق تحرك اللجنة كل هذا الوقت لكي يصدر القرار في العام ١٩٦٥م خصوصاً أنه لم يكن هناك أية معلومات تشير لأية توجيهات أميرية بذلك.

^{٦٢} - طبعة ذات السلاسل ١٩٨٤م

^{٦٣} - يشير الدكتور الغنيم أن الكتاب جاء مخيباً للآمال وسيئاً (حيث انتقده أيضاً حمد الجاسر من قبل ، وأنه كان من المؤمل كتابة تاريخ الكويت بشكل أكثر دقة وحيادية وأن يراعي التوازن والاعتماد على المصادر المحلية وربما الشفوية التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من تاريخ الكويت لكن لم يحدث، كما جاء إهمال أبي حاكمه لبعض المصادر العربية والمحلية وخصوصاً المراسلات والوثائق العثمانية ليضر كثيراً بحقيقة تاريخ

الكويت وجعلها تبدو في النهاية بهذا الشكل الذي يميل للغموض والتفسير والاستنتاج في معظم أجزائه ، مما يعطي للقارئ انطباع سلبي عن أن تاريخ الكويت المرصود جاء فقط لأسباب سياسية وليس بدافع رصد وتاريخ الأحداث والوقائع وعرضها عرضاً حيادياً وحقيقياً .

^{٦٤} - يذكر الشطي انها كانت تجتمع كل أسبوعين تقريباً لمناقشة ما تم وطرح المستجدات

^{٦٥} - يرى السيد الشطي والدكتور الغنيم أن اختيار الدوري جاء لأسباب علمية وهي قرب العراقيين من معايشة واقع المنطقة ومشاكلها و امتلاك الرؤية الواضحة لأبعاد التشابكات السياسية الموجودة، كما يرى السيد الشطي أن الجزء الأول والثاني كان من المؤمل أن يتبعهما جزء ثالث يتناول في شكل موسع القبائل والهجرات والصراعات السياسية تحت مسمى (العلاقات السياسية والقبائل بالمنطقة) لكن اللجنة رأت أن الأوضاع الحالية لا تستدعي صدور مثل هذا الجزء الذي لربما كتب أو رصد فيه بعض الأحداث والوقائع بشكل يسيء لمناطق الجوار أو الجيران ، خصوصاً وأن علاقة الكويت في تلك الفترة كانت جيدة مع كافة الأطراف، ولا ادل على ذلك وجود السيد بدر خالد البدر كأحد الوسطاء الكويتيين في البحرين لحل مشاكل عالقة هناك مع بعض الأطراف والقوى الاقليمية – (مقابلة السيد إبراهيم الشطي مع الباحث).

^{٦٦} - مقابلة الباحث مع الدكتور يعقوب الغنيم

^{٦٧} - مقابلة الباحث مع الدكتور يعقوب الغنيم

^{٦٨} - وإن تعارض هذا مع ما يذكره الدكتور الغنيم من أن اللجنة ومع السرعة التي جرى فيها إنجاز المؤلف (عامين تقريباً) بعد اختيار أبي حاكم ربما لم تقرأ اللجنة أجزاء موسعة من الكتاب ولم تتابع بدقة ما كتب أو

دون ورصد- مقابلة الدكتور الغنيم، نوفمبر ٢٠١٤